قمة الكويت في الصحافة العربية

العرب يطرقون «متأخراً» أبواب إفريقيا

حاتم عزالدين

تمثل القمة العربية الإفريقية الثالثة في دولة الكويت فرصة جيدة لفتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي والتنموي بين العرب والأفارقة في ظل ما يشهده العالم والاقتصاد العالمي من تحولات مفصلية نتيجة الأزمة المالية العالمية. ويعكس شعار القمة «شركاء في التنمية والاستثمار» هيمنة الجانب الاقتصادي على مجريات القمة على الرغم من سخونة الملفات السياسية في أكثر من بلد. ولا يعني عدم التطرق للقضايا السياسية الملتهبة قلة الاهتمام بالحدث الكبير أو تجاهله، فمن المهم للغاية بالنسبة للشعوب العربية أن يكون لديها الوعي الكافي في هذا الوقت بالذات لتدرك أن الوطن العربي لا ولن يستغني عن القارة إلسمراء لوقوع دول عربية عدة في القارة ترتبط بها في مجالات عدة ارتباطا تاريخيًا وحضاريًا ودينيًا وسياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، وتلعب هذه الدول دورًا مهمًا في الاتحاد الأفريقي وتنمية القارة وتقدمها بصفة عامة. وتنعقد قمة الكويت وسط تفاؤل كبير بإمكانية الانطلاق بقوة نحو شراكة اقتصادية حقيقية تسهم في رفع معدلات التنمية في كلا الجانبين، استنادا إلى إرادة قوية لدى قيادات الدول في كلا الجانبين فضلا عن عوامل التقارب المشتركة من تراث حضاري وإنساني وتداخل بشري وجغرافي بين أفريقيا والعالم العربي يعطي زخما لبناء رؤية الشراكة الجديدة لمسار التعاون بين الجانبين. وتأمل شعوب المنطقة العربية والشعوب الأفريقية أن تكون هذه القمة بداية الانطلاقة من أجل تعاون عربي فعال مع أفريقيا التي تضم للقي الشعب العربي تقريبًا. وهذا الأمل تبدو مؤشراته إيجابية، فقد أتيح للقمة فرصة رائعة للاستفادة من آراء ومقترحات ومشروعات الخبراء العرب والأفارقة الذين اجتمعوا في الحادي عشر من نوفمبر، أي قبل انعقاد القمة بأسبوع، في منتدى اقتصادي عربي أفريقي بالكويت شارك فيه 600 شخصية من رجال الأعمال والمصرفيين والخبراء الاقتصاديين العرب والأفارقة رفعت توصيات مهمة تدعم تحقيق أهداف القمة.

ويضم مؤتمر القمة العربي الأفريقي قادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، وهو الجهاز الأعلى للتعاون العربي الأفريقي الذي يرسم سياساته ويحدد توجهاته العامة، وحسب ما تقرر في قمتي 1977 و 2010 يتم انعقاد مؤتمر القمة المشترك كل ثلاث سنوات. ومن المقرر أن تقام القمة العربية الأفريقية الرابعة في تونس عام 2015. وقد عكست التحضيرات التي قامت بها الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي على مدار أكثر من عام ونصف من خلال الزيارات العربية الأفريقية المشتركة ومن خلال لجنة التنسيق المشكلة بين الجانبين بمشاركة وفدي التروبكا العربية–الإفريقية واجتماعات تنسيقية أخرى جرت بنيويورك في سبتمبر الماضي هذا التوجه الذي يرتكز على صياغة بناء عربي–أفريقي متكامل وحقيقي يعمل على بلورة وانجاز شراكة إستراتيجية واقتصادية عربية وأفريقية.

وقمة الكويت العربية الافريقية هي القمة العربية الأفريقية الثالثة، بعدما عقدت اجتماعات القمة الأولى في عام 1977 في القاهرة، والثانية في مدينة سرت الليبية في عام 2010. وتبنت قمة سرت قرار الانعقاد الدوري للقمة المشتركة كل ثلاثة أعوام لأهمية توثيق العلاقات بين المنطقتين، وتم التوافق على عقد القمة الثالثة في الكويت عام 2013. ونلاحظ من خلال مراجعة القمم العربية الأفريقية أن هناك انسحابا واضحا للجانب السياسي من على اجندات العمل في القمة الثالثة المرتقبة، وخاصة مع تغير الظروف الدولية منذ السبعينيات وحتى اليوم، مع انتهاء النضال ضد الإمبريالية في افريقيا، واكتمال حركات التحرر فيما عدا فلسطين، كما بات تمسك الدول العربية والأفريقية بمبادئ حركة عدم الانحياز أقل أهمية نسبيا من الفترات السابقة.

قمتان سياسيتان

عقدت القمة الأولى لتجمع الدول العربية والافريقية في القاهرة في الفترة من 7 إلى 9 مارس عام 1977 بمقر جامعة الدول العربية، وكان واضحا غلبة الجانب السياسي إلى حد كبير، وصدر عن القمة الإعلان السياسي الذي يدعو إلى تقوية النضال ضد الإمبريالية، ومساندة حركات التحرر في العالم ودعم نضال شعوب فلسطين وزيمبابوي وجنوب أفريقيا والساحل الفرنسي من الصومال وجزر القمر لنيل حريتها واستقلالها، وأكد الإعلان السياسي على تمسك الدول العربية والأفريقية بمبادئ حركة عدم الانحياز والتعايش السلمي والنضال من أجل قيام نظام اقتصادي دولي جديد عادل. وقد تضمن الإعلان الخاص بالتعاون الاقتصادي والمالي العربي الأفريقي تشجيع المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الأطراف على تقديم مساعدات فنية ومالية لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الإنمائية وبناء الهياكل الأساسية في أفريقيا، وتدعيم موارد المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الأطراف والتي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، وضرورة مساهمة أسواق المال العربية في تدعيم وإقراض بنك التنمية الأفريقي لزيادة موارده المالية، وكذلك زيادة موارد المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا. كما تضمن الإعلان أيضا تشجيع توظيف المال العربي في افريقيا، وتنسيق العون المالي العربي للدول الأفريقية، وتشجيع الاستثمارات العربية في افريقيا، وتطوير العلاقات التجارية العربية الأفريقية مع زيادة المعونات الثنائية التي تقدمها مؤسسات التمويل العربية للدول الأفريقية وتشجيع التعاون الفني العربي الأفريقي.

أما القمة العربية الأفريقية الثانية فعقدت في 10 أكتوبر 2010 في مدينة سرت الليبية بمشاركة 66 دولة عربية وأفريقية من أعضاء جامعة الدول العربية ومنظمة الاتحاد الأفريقي. وكانت الدول المشاركة من الجانب العربي السعودية ومصر والإمارات والأردن والجزائر وسوريا والمغرب وموريتانيا وفلسطين والكويت ولبنان وليبيا والعراق. وتضمن إعلان القمة مساندة نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي ودعم حقه في ممارسة حقوقه الوطنية في تقرير مصيره، ودعم طلب سوريا العادل لحقها في استعادة الجولان المحتل كاملا الى حدود الرابع من يونيو 76 والتأكيد على ضرورة انسحاب إسرائيل من مزارع شبعا اللبنانية ومرتفعات كفر شوب، وسيادة السودان ووحدة أراضيه واستقلاله. وانجاز المصالحة في جمهورية القمر المتحدة، والدعم الكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية بالصومال وعلى وحدته وسيادته، واحترام وحدة وحرية وسيادة العراق واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. كما تضمن الإعلان أيضا الدعوة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث من خلال المفاوضات الجادة والمباشرة أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية والترحيب بإنهاء الخلاف بين جيبوتي واريتريا ودعم عملية السلام في بوروندي والترحيب بالعلاقات السائدة في منطقة البحيرات الكبرى والتأكيد على مرحلة إعادة الاعمار الوطني وعقد طاولة للمانحين لصالح الكونغو.في الشق الاقتصادي رأت القمة ضرورة تعزيز التبادل الاستثماري بين العرب وأفريقيا وتشجيع التجارة من خلال خطة عمل أفريقية مشتركة تهدف إلى إقامة علاقات تجارية مباشرة.

البطء عائق أمام التعاون

الواقع يقول إنه خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي اللذين شهدا استقلال الدول الأفريقية قامت الحكومات العربية بإنشاء مؤسسات وطنية وإقليمية تنموية مثل بنك التنمية الإسلامي وصندوق أوبك للتنمية الدولية، وهو ما مكنها من المساهمة في تطوير خطة التنمية في مناطق مختلفة من العالم وخاصة في أفريقيا. ولكن الواقع يقول أيضا انه دائما ما شكلت القضايا السياسية بالإضافة إلى تعالي بعض الأصوات في إفريقيا التي انتقدت «قسوة» و«تعالي» العرب في التعامل معهم وخاصة في أمور التجارة قديما، حاجزا معنويا للتقارب أكثر بين الجانبين، ولم تبذل الحكومات العربية الجهد الكافي لتوضيح الأمور أو تنفيذ وعود كثيرة للتنمية وضخ الأموال إلى أسواق أفريقيا مما أصاب العلاقات بالفتور والبرود لفترات طويلة.

ومنذ أواخر السبعينات من القرن الماضي كانت هناك محاولات كل فترة من الزمن لزيادة التعاون الاقتصادي والاستثمارات بين الدول العربية والأفريقية، وذلك عن طريق الصندوق العربي للمعونة الفنية والمصرف العربي للتنمية في أفريقيا وغيرهما، ولكنها لم تكن بالجدية المطلوبة ولا الطموح الذي يعمش قدرات الجانبين الهائلة في مختلف المجالات. وظل التعاون الاقتصادي مرتبطا بعراقيل ومعوقات أغلبها سياسية، وقد استنزفت السياسة وما نتج عنها في الدول الأفريقية من حروب ومعارك وتعبئة وتجهيز دائم لقوات الجيش والشرطة هناك الكثير من القدرات والطموحات الاقتصادية لشعوب هذه الدول، بيد أن الكثير من هذه الدول قد راجعت حساباتها من جديد في الآونة الأخيرة، ونما الاهتمام الاقتصادي في شرق وغرب وجنوب القارة بشكل لم يسبق له مثيل وبدأ التفكير في حسن إدارة الموارد وخاصة المائية والزراعية، وحاولت الدول الأفريقية الاستفادة من إمكانات الدول الكبرى لتحقيق طفرة اقتصادية ملموسة على أراضيها، فدخلت الصين بثقلها إضافة إلى المشاركين الاقتصاديين التقليديين مثل فرنسا وبريطانيا، وكان لابد للعرب وقدراتهم البشرية والتمويلية الكبيرة أن يكون لهم دور أكبر وأكثر تأثيرا في هذا الصدد، من منطلق إقليمي واقتصادي وأمني تزداد أبعاده أهمية مع زيادة التقارب والتعاون المشترك. وقد عبر وزير المالية الكويتي الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح عند افتتاحه أعمال المنتدى الاقتصادي العربي الأفريقي الذي يسبق القمة ان الدول الأفريقية شهدت نموا اقتصاديا مطردا وتحسنا في مؤشرات التنمية الاجتماعية، وكذلك الحال بالنسبة إلى الدول العربية، وأضاف: «لكن هذا النمو الاقتصادي لم يفلح في تحقيق طموحات الملايين من شعوبنا، وهو ما تدل عليه الأحداث والتغيرات التي نشهدها اليوم في دول عربية وأفريقية، والتي ترجع إلى تفشي البطالة والفقر والجوع وعدم توفر الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والمياه الصالحة للشرب والكهرباء ووسائل النقل».

وسترتكز القمة العربية الأفريقية الثالثة على محاور رئيسة بعيدا عن القضايا السياسية تتعلق بالاقتصاد والمرأة والطاقة والنقل والاستثمار والمواصلات وخلق شراكة عربية إفريقية، وسيكون الوجود السعودي على وجه الخصوص كعادته حاضرا وفاعلا في كل المناقشات والقضايا التي سيتم طرحها في القمة، وتسهم المملكة بخطة عمل متكاملة لتعزيز التعاون العربي الأفريقي من خلال استدامة الاستثمار في الزراعة والأمن الغذائي في إطار من التعاون المثمر والمشترك. أما مستضيفة الحدث الكويت فلها إسهامات واضحة في دعم المشروعات التنموية في البلدان العربية والإفريقية على وجه الخصوص من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي يغطي حاليا نحو 48 دولة أفريقية من أصل 54 دولة واتفق ما يعادل 6.4 مليارات دولار لدعم التنمية في أفريقيا في السنوات الأخيرة، كما قدم الصندوق للدول العربية 322 قرضا بقيمة تبلغ نحو 10 مليارات دولار حتى نهاية سبتمبر الماضي، تركزت في قطاعات النقل والزراعة والبنية التحتية والخدمات الأساسية خاصة قطاع المياه والصرف الصحي.

الموارد المائية

تدق قضية ندرة الموارد المائية في المستقبل بالنسبة للعالم العربي ناقوس الخطر لارتباطه بالأمن القومي العربي السياسي والاقتصادي، وخاصة مع تزايد الكثافة السكانية في الدول العربية بشكل يفوق قدرة الموارد المائية على الوفاء بالاحتياجات الضرورية. وقد أصبح لزاما على الدول العربية التحرك سريعا لضمان احتياجاتها المائية للأجيال القادمة، ولمنع نشوب حروب وصراعات في المستقبل في المنطقة العربية بسبب نقص المياه، حيث إن 85% من الأراضي الزراعية في العالم العربي تعتمد على مياه الأنهار، وان نصف موارد الدول العربية من المياه تتحكم فيها دولا أخرى منها تركيا وإيران، ولكن منها أيضا دولا افريقية مثل إثيوبيا وأوغندا وكينيا والسنغال، وبالتالي أصبح ضرورة التعاون مع هذه الدول الإفريقية والتقارب معها والمساهمة في تنميتها اقتصاديا والعمل على حل صراعاتها السياسية ضرورة قصوى في الوقت الحالي.

واذا ما درسنا الحالة المصرية في قضية الموارد المائية، نجد أن التأخر المصري وربما السوداني أيضا في التعاون والتقارب مع دول حوض النيل على وجه الخصوص، قد ضاعف من حجم مشكلة نقص المياه مع توقيع ست دول من دول منبع نهر النيل، هم إثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي، معاهدة عنتيبي في عام 2010 لاقتسام مياه النهر لتقتطع حوالي الربع من حصتهما المقدرة سنويًا بـ 55.5 مليون متر مكعب لمصر و18.5 مليون للسودان، يمكن أن يزيد على 20 في المئة. وتلا ذلك شروع إثيوبيا في بناء سد النهضة لتوليد الكهرباء وتعزيز قدراتها التنموية. وتحاول مصر والسودان تدارك الموقف بسياسيات تعاونية جديدة بعيدا عن التصادم ولكن المؤكد أن نتائج هذه السياسات كان يمكن أن يكون أفضل كثيرا لو كانت هناك سرعة ومرونة أكبر منذ سنوات في التعامل مع قضية المياه.

وللأسف ادى البطء العربي في التعامل مع قضية المياه الى استغلال إسرائيل للموقف وإعلانها عن مشروعات ضخمة في القارة الإفريقية وبالذات في الدول الإفريقية التي تملك القدر الأكبر من الموارد المائية. وقد ضخت إسرائيل ما يقرب من 6 مليارات دولار في العامين الأخيرين لمشروعات تنموية في إفريقيا. وإذا كان جزء من الهدف الإسرائيلي هو تعظيم مكاسبها الاستثمارية من مشروعات التنمية الكبيرة في إفريقيا في مجالات السدود وتوليد الطاقة والمشروعات الأخرى، فان أهم هذه المكاسب على الإطلاق يتمثل في الضغط السياسي على الدول العربية والسيطرة على ثروات الشعوب فيها، وحرمان الدول العربية من شريان الحياة الرئيس اللازم لبقائها ونهضتها وتقدمها.

الأمن الغذائي

والتقارب العربي الأفريقي يساعد الطرفين على تحقيق التنمية المستدامة والتغلب على مشكلات أساسية مثل نقص الغذاء الذي ينتج عنه الكثير من الأوبئة والأمراض والصراعات في دول القارة الأفريقية، ولا يرجع النقص إلى قلة الموارد وإنما غياب التخطيط ووضع الاستثمارات في غير محلها، الأمر الذي يؤدى إلى تدنى حجم المعروض في السوق العالمية تبعا للإنتاج، وتغيرا في السياسات الاقتصادية والتجارية وتذبذب في أسعار السلع وارتفاع مستويات التضخم نتيجة لارتفاع أسعار سلة الغذاء لمستويات غير مسبوقة. وتستطيع خبرة الموارد البشرية العربية وفوائض الأموال أن تساعد كثيرا في العمل على التغلب على مشكلات نقص الغذاء في إفريقيا ومن ثم المساهمة بفاعلية في تحقيق تنمية مستدامة تعود بالنفع على العرب قبل الأفارقة. وتعتبر فرص الاستثمار والتجارة المتاحة في أفريقيا والدول العربية من القضايا الاقتصادية المطروحة أمام القمة الثالثة، حيث إنها يمكن أن تساهم بشكل فعال للغاية في تطوير التعاون بين العرب وأفريقيا خاصة في مجالات الطاقة والأمن الغذائي، حيث تعد أفريقيا من أكثر المناطق الواعدة في العالم بالنسبة للزراعة والأمن الغذائي. وهناك أفكار كثيرة تدعو إلى إنشاء لجنة مشتركة من ممثلي القطاع الخاص من الجانبين العربي والإفريقي لزيادة التعاون الاستثماري في مجالات الري والزراعة ومنح التسهيلات اللازمة لتفعيل الحلول المقترحة لمعالجة مشكلات الأمن الغذائي.

تعزيز للتجارة البينية

ويساعد تدفق رأس المال العربي للأسواق الأفريقية على تحسين معدلات التجارة بين الجانبين، فنصيب كافة الدول العربية من إجمالي الصادرات الأفريقية لا يزيد عن 3% فقط، وهي نسبة هزيلة للغاية لا تعكس قدرات التعاون ولا مستوى الطموحات على الإطلاق، ومثلها الواردات الأفريقية من العالم العربي في العام التي لا تتجاوز كثيرا نفس النسبة وذلك من إجمالي واردات 45 دولة أفريقية غير عربية. وتتكامل رؤية الأمانة العامة للجامعة العربية ومفوضية الاتحاد الأفريقي بخصوص ضرورة تنمية وتحسين معدلات التجارة في المستقبل وذلك عن طريق تشكيل فريق من الخبراء بالجانبين للعمل على إزالة عوائق التجارة والاستثمار في المنطقتين العربية والإفريقية سعيًا لإقامة المنطقة الحرة العربية الإفريقية الكبرى، والعمل على وضع برامج مشتركة بهذا الخصوص، مع إشراك القطاع الخاص والمؤسسات العربية ذات الصلة، ووضع اتفاقية لتشجيع وحماية الاستثمارات في الدول العربية والإفريقية.

وتمثل صعوبات النقل مشكلة كبيرة لزيادة التعاون التجاري بين العرب والأفارقة، فالواقع يقول إن التعاون العربي الإفريقي في مجالات النقل يحتاج دعمًا هائلا وتطويرًا مستمرًا، فلا يمكن الحديث عن تعزيز الشراكة العربية الأفريقية اقتصاديا بينما مجالات النقل البري والسككي والبحري والجوي تعاني من قلة الاهتمام وغياب التخطيط، وفي هذا الخصوص من المهم أن تتكامل المشروعات التي سبق وان وضعها الجانبان لتحسين شبكات النقل مثل خطة النقل العربية التي اعتمدتها الجامعة العربية بالإضافة إلى خطة النيباد.

وبالإضافة إلى تحسين معدلات التجارة، هناك أيضا فرص هائلة لتعزيز التعاون بين العرب والأفارقة وبخاصة في مجالات البنية التحتية والنقل والطاقة وقطاعات الزراعة، ونظرًا لأهمية هذه الملفات جميعها فانه من المهم التعرف على الايجابيات والسلبيات في مجالات التعاون وعلى التحديات المستقبلية للاستثمارات العربية الأفريقية المشتركة علميا وعمليا. ويحسب للقمة العربية الأفريقية الثالثة أيضا اهتمامها بالصناعات الصغيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر قاطرة انطلاق لأي تنمية اقتصادية، كما انه لم يغفل الجانب التراثي، فأقيم على هامش القمة معارض للتراث والحرف اليدوية العربية والأفريقية والتي تتطلب زيادة الدعم لحمايتها من الاندثار.

وفي النهاية يمكن القول إن الأفكار الطموحة التي تحرك المشاركين في القمة العربية الأفريقية الثالثة ستنعكس إيجابا على مستقبل التنمية والتجارة في كلا الجانبين إذا بدأت البرامج فعليا في التطبيق على أرض الواقع وإذا ما تدخلت السياسة بالشكل الذي يفيد تنمية هذه البرامج وتعزيزها. فالشعوب العربية والأفريقية تحتاج لرؤى تنموية حقيقية تعتمد على تبادل المصالح والتحرك إقليميا بشكل فعال في عالم تزداد التكتلات الاقتصادية فيه بشكل يهدد مصالح دول العالم الأخذة في النمو بشكل عام والمصالح العربية والافريقية بشكل خاص.

عن «المدينة» السعودية

الدبلوماسية الكويتية والقمة العربية الإفريقية

عادل درويش

القمة العربية الأفريقية الثالثة «19 – 20 نوفمبر»، التي استضافتها الكويت بمبادرة من أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، جاء توقيتها موفقا للبحث عن حلول لمشاكل لا تقلق الكويت فقط، بل حلفاءها أيضا «أعضاء في كل من الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي»، مع نافذة الفرصة المتاحة لتطوير المصالح الاقتصادية المشتركة.

أسست الكويت سابقة دورية القمة «ثلاث سنوات»، لتنعقد مشتركة بين الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي «منظمة الوحدة الأفريقية سابقا».

فالقمة الثانية كانت في ليبيا عام 2010، لأن ليبيا تولت رئاسة «المضيف» قمة جامعة الدول العربية، بينما كان الاتفاق على أن تكون مصر رئيسا للمجموعة الأفريقية في القمة الثالثة «الكويت رئاسة الجانب العربي»، لولا قرار الاتحاد الأفريقي بتجميد نشاط مصر بعد تحرك المؤسسة العسكرية تلبية لرغبة الغالبية الساحقة من المصريين بإزاحة الرئيس الإخواني، تمهيدا لانتخابات جديدة «قرار الاتحاد مضحك في بليته بعد تاريخ الاتحاد في حماية ديكتاتوريات أعضاء فيه»، والأمر سيحسم في اجتماع وزراء خارجية الاتحاد في يناير «كانون الثاني» المقبل.

ما بين القمة الثانية والقمة الأولى 33 عاما. فالقمة الأولى كانت في القاهرة عام 1977 بمبادرة من الزعيم المصري الراحل أنور السادات الذي أعاد التركيز على أفريقيا حيث المصالح الحيوية التاريخية لمصر، بعد أن أبعدت الأطماع الأيديولوجية والطموحات السياسية لسابقه أولويات المصالح القومية المصرية عن القارة السوداء وحوض النيل، متجها إلى مغامرات عسكرية وسياسية شرقا.

قمة القاهرة 77 خرجت ببرنامج التعاون الأفريقي – العربي الاقتصادي، والبيان السياسي لدعم حركات التحرر الوطني «وكانت الموضة السائدة وقتها لربط ما سمي بـ«نضالات» شعوب فلسطين، وزيمبابوي، وجنوب أفريقيا، والصومال، وجزر القمر، والساحل الفرنسي، بتضامن أفريقي عربي مشترك» «للتوصل لحرياتها وطموحاتها الوطنية المشروعة».. وأيضا برنامج اقتصادي «أدى إلى فتح أبواب التعاون والاستثمار الثنائي، ودعم اقتصادي ومالي غالبه من الجانب العربي خاصة من صندوق الدعم الكويتي، واستثمارات من شركات الاتصال والبناء والاستثمار الغذائي في الزراعة لتصدير المنتجات للبلدان الخليجية».

مبادرة السادات للقمة العربية الأفريقية لها جذور تعود إلى التعاون المصري السعودي عشية حرب أكتوبر «تشرين الأول» 1973، والجهود الدبلوماسية المصرية في أفريقيا، خاصة تلك التي قادها شيخ الدبلوماسية المصرية «والأمين العام الأسبق للأمم المتحدة» الدكتور بطرس بطرس غالي «وهو من دعامات تأسيس منظمة الوحدة الافريقية في الستينات ويتمتع بشعبية واسعة في أفريقيا سواء على مستوى الرأي العام، أو المستويين الرسمي والدبلوماسي»، ومع حلول ربيع 1973 نجحت دبلوماسية القاهرة في إكمال إقناع جميع بلدان افريقيا «باستثناء جنوب أفريقيا وكينيا» بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، لرفض الأخيرة تنفيذ قرار مجلس الأمن 242 لعام 1967 بالانسحاب من أرض أفريقية «سيناء» تحتلها بالقوة.

كان اتفاق السادات مع المغفور له الملك فيصل بن عبد العزيز «الذي قدم دعم المملكة لمصر ووقوف الشعب السعودي كتفا بكتف مع الشعب المصري في حرب 1973، وهو الموقف الذي يكرره اليوم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في وقوف المملكة حكومة وشعبا مع الشعب المصري في حربه ضد الإرهاب» توجيه الاستثمارات إلى أفريقيا، ليس فقط مكافأة على دعم أفريقيا لمصر «والتصويت مع مصر والمجموعة العربية في مجلس الأمن والجمعية العمومية وعديد من المحافل الدولية»، وإنما لتعويض الأفارقة عما سيتعرضون له من ضغوط اقتصادية متوقعة من شركات أميركية وغربية رأت أن من مصالحها الضغط على البلدان الأفريقية التي قطعت العلاقات مع إسرائيل.

وكانت مصر لا تزال مشغولة في مناورات وتعقيدات فك الاشتباك والانتقال من العمل العسكري للمعركة القانونية تمهيدا للسلام عند رحيل الملك فيصل، ولم تتدفق الاستثمارات بالحجم المتوقع على أفريقيا. كما أن تغيير السياسة المصرية من المعسكر السوفياتي في الحرب الباردة إلى التحالف الغربي ركز الجهود على أجندة مكافحة الشيوعية ووقف تغلغل النفوذ السوفياتي في القارة.

مقدمة تاريخية ضرورية لوضع القارئ في صورة حسابات دعوة أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد إلى عقد القمة في هذا التوقيت، لضمان أن تكون القمة المقبلة في خريف 2016 «ومكانها ستقرره اجتماعات يناير المقبل، حيث كان المفترض أن تستضيفها مصر قبل حادثة تجميد العضوية، حيث يجري التناوب على استضافتها بين بلد خيار الاتحاد الأفريقي، ثم البلد المضيف لقمة جامعة الدول العربية» في خدمة المصالح المشتركة.

حاول بعض الأفارقة إدخال عبارات سلبية تجاه مصر في البيانات، ورفضت الكويت بحسم، بل على العكس كان هناك «بروفايل» عالي الحضور للوفد المصري والرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور «اجتمع الأخير برئيس الوزراء الإثيوبي على هامش القمة وتباحثا في التوتر حول بناء إثيوبيا مشاريع نهرية في أعالي النيل الأزرق، وهو حديث مقال آخر».

إعلان أمير الكويت «له خبرة، كما وكيفا، لا تقدر بثمن في العمل الدبلوماسي والاتصالات الدولية كوزير خارجية سابق» منح مليار دولار مساعدة للبلدان الأفريقية إشارة واضحة المغزى والمعالم، وهي أن التعاون مع الأفريقيين يعني عدم الإضرار بالمصالح العربية وفي مقدمتها دعم مصر بأقصى الجهود «إلى جانب بقية البلدان المزدوجة العضوية في الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي».

ولا تزال التجارة العربية الأفريقية بسيطة «وأغلبها مع بلدان مجلس التعاون»، حيث بلغ مجموع الصادرات العشر الكبرى، وكلها صناعية وبترولية، إلى أفريقيا عام 2011 ما قيمته 22.798 مليار دولار «أو 1.5 في المائة من مجموع حجم تجارة دول المجلس الخارجية مقارنة مثلا بـ10.5 في المئة تجارة مع الصين و11.3 في المئة مع الهند و12.5 في المائة مع اليابان و13.5 في المئة مع الاتحاد الأوروبي»، وتبلغ واردات أفريقيا إلى بلدان الخليج 4.867 مليار دولار «أي 17.931 مليار دولار يميل بها الميزان التجاري لصالح بلدان الخليج».

المهم في المبادرة ألا تعرقل السياسة الاستثمار الاقتصادي والتعاون، بل العكس هو المطلوب، أي أن يرغم فتح الأسواق والاستثمار الحكومات «خاصة الافريقية» على مكافحة الفساد وإصدار تشريعات تضمن إبعاد أذرع السياسة عن شؤون السوق، لأن الاستثمارات هي التي ستخلق فرص العمل وتحقق الرخاء خاصة في القطاع الخاص. ومن الطبيعي أن تأتي معظم الاستثمارات من الجانب العربي، خاصة الخليج.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

شركاء في الاقتصاد والسياسة

بروز قسمات اقتصادية على القمة العربية الإفريقية، يؤشر إلى السير على طريق بناء شراكة استراتيجية مقتدرة، من شأنها تشكيل ثقل مؤثر وفاعل على الصعيد الدولي. ففي المشهد العالمي باتت هناك قناعة أكثر تجذرا على الأرض، بأن الاقتصاد هو الحصان الذي يسحب العربة.

والفضاء الإفريقي يمثل إغراء جاذبا لرأس المال العربي، على نحو يمنح الشراكة الاستراتيجية المرتجاة فرص العيش والازدهار.

والمؤشرات الصادرة من الكويت تكسو شعار القمة «شركاء في التنمية والاستثمار» لحما وتضخ فيه دما، يعينان القمة على الحياة والتقدم.

فإضافة إلى المبادرة الكويتية الثلاثية، جرت على هامش القمة سلسلة من اتفاقات التعاون الثنائية.

هذه الشراكة الاستراتيجية تزرع الأمل لدى قاعدة واسعة من الشعوب التي تتوق إلى التنمية والبناء والتعليم والصحة. كما أن توقيت القمة يعزز هذه الآمال، إذ التأمت في ظروف سياسية، حيث تضطرب دول عديدة في المنطقة العربية وتعاني من عدم الاستقرار.

فقد أكدت القمة على إدانتها الحازمة للإرهاب بكل أشكاله وصوره، والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والاتجار بالمخدرات والقرصنة، فضلا عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة والبشر. كما عبرت القمة عن بالغ انشغالها إزاء التحديات التي لا تزال قائمة، نتيجة النزاعات وانعدام الأمن والاستقرار في بعض أجزاء منطقتنا.

هذه الشراكة تفتح الأفق أمام أكثر من 50 دولة لتشكيل تحالف سياسي لا يمكن القفز عليه من قبل القوى الكبرى، بل يجبرها كلها على التودد إليه، أو على الأقل أخذ مصالحه قيد الاعتبار في كل خطوة على المشهد الإقليمي أو الصعيد الدولي.

من المهم لهذا التجمع في هذه المرحلة، بناء آليات تضمن تنفيذ قراراته ومتابعة توصياتها، حتى لا تصبح القمة مجرد مناسبة موسمية تشهد خطب التفاؤل ووعود الإنجاز.

فعلى قدر ما يلمسه المواطن العربي والإفريقي من تحول في حياته في ضوء بيانات القمة، تفرض الشراكة الاستراتيجية نفسها حقيقة يكون الرهان عليها.

عن «البيان» الإماراتية.. والمقال هو افتتاحية الجريدة الخميس الماضي

قمة الكويت

فاروق جويدة

أهمل العالم العربي افريقيا سنوات طويلة وتركها للحروب الأهلية والمجاعات والقوي الاستعمارية التي استغلت مواردها واستعبدت شعوبها.

منذ هبط البترول علي الدول العربية انشغلت بنفسها وشعوبها وتركت مواردها الجديدة للطامعين من الدول الغربية ولم تلتفت الي افريقيا..ومع زيادة الموارد الاقتصادية ظهرت إسرائيل في قلب العالم العربي وانشغل العرب مرة اخري بالصراع العربي الإسرائيلي وما ترتب عليه من نتائج.. وبعد ان وضع الغرب يده على البترول العربي وانشأ إسرائيل اتجه الى دول افريقيا يبحث عن كل ما بقي لديها من الموارد وهنا ايضا ظهر البترول والمياه والكهرباء وتسللت اسرائيل لكي تمارس دورها في السيطرة علي هذه الدول..كان العالم العربي قد تأخر كثيرا حيث بدأ يفكر في إنشاء مشروعات اقتصادية ضخمة في افريقيا.. ورغم ان الشعوب الإفريقية هي الأقرب للدول العربية إلا ان فرصا كثيرة ضاعت علي العرب في افريقيا رغم وجود مجموعة كبيرة من الدول الإسلامية في مقدمتها نيجيريا وهناك تداخل سكاني رهيب بين العرب والأفارقة في جنوب السودان وجنوب دول الشمال العربي الجزائر والمغرب وتونس وليبيا ومن هنا تأتي اهمية القمة العربية الإفريقية في الكويت..كان قرارا صائبا من الشيخ صباح الأحمد امير الكويت ان تركز القمة علي الجانب الاقتصادي والاستثمارات في افريقيا حيث قدمت الكويت مليار دولار قروضا بفائدة محدودة للدول الإفريقية..هناك احساس قديم لدي الشعوب الإفريقية بأن العالم العربي تخلي عنها عندما هبطت عليه أموال البترول..ومن هنا تأتي أهمية إعادة الجسور بين الدول العربية ودول افريقيا ولا ينبغي ان تنحصر هذه العلاقات بين الحكومات ولكن يجب ان تبحث الدول العربية عن تقارب حقيقي بين الشعوب خاصة في تلك المناطق التي شهدت صراعات قبلية كما حدث في السودان والجزائر والصومال حين ظهرت الخلافات حول الموارد والعقائد والأصول..ان العالم العربي هو الأحق والأجدر بأن يقدم الدعم لدول افريقيا خاصة ان شعوبها قد عانت سنوات طويلة مشاكل الجوع والفقر والتصحر ولم يلتفت اليها احد..ان اهمية قمة الكويت انها جاءت في وقت يشهد الكثير من الأزمات في القارة السوداء وكلها ازمات تحتاج الى تعاون حقيقي عربي افريقي.

عن «الأهرام» المصرية